

# الأزمة المالية تفاقم حاجيات التمويل لسلطنة عمان

## عجز قياسي في الموازنة العامة يدفع إلى فتح باب الاقتراض المحلي والخارجي



فاقت الأزمة المالية التي ترجمها قانون موازنة بعجز ضخم حاجيات سلطنة عمان للتمويل، ما دفعها إلى فتح باب الاقتراض المحلي والخارجي واللجوء إلى الاحتياطات المالية لسد الفجوة المالية في ظل نقص مصادر التمويل وهشاشة الوضع الاقتصادي الذي زادتته جائحة كورونا صعبة.

**مسقط -** تكشف مؤشرات وتقارير أن سلطنة عمان ستضاعف سقف تمويلاتها الخارجية بالإقبال على الاقتراض أكثر لسد عجز قياسي في الموازنة حيث تشهد عمان أزمة اقتصادية نتيجة انهيار الإيرادات وركود الاقتصاد، الأمر الذي يزيد من تزام الأوضاع في ظل ديون مصنفة أصلا عالية المخاطر. أعلنت سلطنة عمان عن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021، وذلك بانخفاض نسبته 19 في المئة عن العام الماضي، ويعجز تقدر قيمته للعام الجديد بـ 2.2 مليار دولار (حوالي 5.7 مليار ريال أميركي).

وكانت وثيقة لوزارة المالية العمانية قد أظهرت أن السلطنة تتوقع أن يبلغ الدين العام 21.7 مليار ريال (56.37 مليار دولار) بنهاية 2021، وأن يشكل الاقتراض الخارجي 76 في المئة من الإجمالي. يعني هذا زيادة بنحو 23 في المئة منذ نهاية 2019، حين بلغ الرقم 17.6 مليار. وتوقعت الوثيقة أن يبلغ عجز ميزانية 2021 نحو 2.24 مليار ريال والإنفاق العام 10.88 مليار ريال والإيرادات 8.64 مليار. ولسد الفجوة تستهدف الحكومة اقتراض حوالي 1.6 مليار ريال وسحب 600 مليون ريال من الاحتياطات. وتراكمت الديون على عمان، المصنفة دون المستوى الجدير بالاستثمار من جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية، بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة وتواجه البلاد جدول سداد ديون صعبا.

وقال وزير المالية العماني سلطان بن سالم الحبسي على تويتر الأسبوع الماضي إن سلطنة عمان استحدثت بندا في ميزانية 2021 تحت مسمى "مخصص سداد الديون" بمبلغ 150 مليون ريال (389.62 مليون دولار) لسداد جزء من أقساط القروض في المستقبل. وقالت وثيقة الوزارة إن إجمالي مدفوعات خدمة الدين المتوقعة 1.2 مليار ريال في 2021.

وأضاف الوزير أن إجمالي مخصص سداد الدين سيصل إلى 600 مليون ريال على مدى خطة "التوازن المالي" الخمسية من 2021 إلى 2025. كما قدرت قيمة عجز ميزانية 2021 بنحو 2.2 مليار ريال عماني أي بنسبة 8 في المئة من الناتج المحلي، على أن يتم تمويل نسبة 73 في المئة من العجز، أي مبلغ 1.6 مليار ريال عماني، من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي، فيما سيتم تمويل باقي العجز والمقدر بنحو 600 مليون ريال عماني عبر السحب من

### ضغوط تنهك الاقتصاد

وفي الوقت نفسه، تعزز السلطنة تنويع مصادر اقتصادها وتطبيق إصلاحات حساسة على الضرائب والدعم، لكنها تعطلت في عهد السلطان الراحل قابوس الذي حكم البلاد 50 عاما ووافته المنية في يناير الماضي. وسبق للسلطان هيثم بن طارق آل سعيد أن قال إن الحكومة ستعمل على خفض الدين العام وإعادة هيكلة المؤسسات العامة والشركات لدعم الاقتصاد.

وفي إطار الإصلاحات المزمعة، ستطبق عمان ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 في المئة العام المقبل وتسعى أيضا إلى تطبيق ضريبة على الدخل بالنسبة إلى أصحاب الدخل المرتفعة في 2022، في خطوة ستكون الأولى لدولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

ورامت الدولة المنتجة للنفط ديونا بسرعة فائقة في السنوات القليلة الماضية بعد انهيار أسعار النفط من 115 دولارا للبرميل في يونيو 2014 إلى ما يقل عن 30 دولارا في يناير 2016.

**56.37**  
مليار دولار توقعات تجاوز حجم الدين الخارجي لعمان بنهاية العام 2021

ويثير لجوء مسقط إلى الاقتراض الخارجي بشراهة لسد العجز في الموازنة مخاوف بين المستثمرين ودفع تصنيفها الائتماني إلى مستوى عالي المخاطرة، في ظل بطء وتيرة الإصلاحات وزيادة الإنفاق الحكومي.

وقالت الوكالة الرسمية إن من المتوقع أن تبلغ الإيرادات الأخرى حوالي 1.4 مليار ريال. وتتوقع عمان استثمارات محلية من الكيانات الحكومية والشركات التابعة لجهز الاستثمار السيادي بنحو 5.1 مليار ريال.

وبحسب بيانات رفنيثيف، كانت السلطنة قد جمعت نحو 1.5 مليار دولار من سندات دولية مستحقة في يناير إلى جانب مليار دولار مستحقة في يناير حصلت عليها في 2016 بعد هبوط أسعار النفط.

وفي وقت سابق قالت "ستاندرد أند بورز جلوبال" للتصنيف الائتماني، والتي خفضت تصنيف عمان، إن الديون الخارجية المستحقة في العامين المقبلين بلغت 10.7 مليار دولار، أي حوالي 7.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأظهرت الوثيقة أن البيانات الأولية لميزانية 2020 تكشف عن عجز بلغ 4.2 مليار، متجاوزا عن المقدر في الموازنة عند 2.5 مليار.

وقال وزير المالية في مقابلة مع وكالة الأنباء العمانية في وقت سابق إن السلطنة تتوقع إيرادات من الضريبة الانتقائية بحوالي 413 مليون ريال منها 300 مليون ريال من تطبيق ضريبة القيمة المضافة من أبريل 2021. وتتوقع عمان أن تخفض إجراءات تبنتها في خطتها للتوازن المالي الإنفاقي بنحو 2.9 مليار ريال في 2021 وفي الوقت ذاته تدر إيرادات حوالي 800 مليون من أرباح جهاز الاستثمار العماني. وستجلب ضريبة دخل الشركات والمؤسسات نحو 400 مليون ريال، بانخفاض في 27 في المئة عن 2020 بتأثير جائحة كوفيد - 19.

## الجزائر تطلق برنامجا لتشجيع الاستثمار في المناطق الداخلية

مواجهة الصعوبات المالية في مجال الصفقات العمومية، في الوقت الذي سيتسنى فيه للمؤسسات التي تواجه صعوبات الاستفادة من إعادة تمويل حتى تتمكن من إعادة تأهيل وبعث نشاطاتها.

وكلف صندوق الضمان بتقديم الدعم للشركات الصغيرة التي تواجه صعوبات لاسيما تلك التي لا تملك الوسائل الضرورية لإعادة تأهيل نشاطها، وذلك من خلال إعادة شراء ديونها لدى البنوك. وأضاف الوزير أنه سيتم معالجة ملفات كل الشركات، حيث يمكن للخيارات أن تبلغ درجة تحصيل الديون مع تمديد الأجل أو حتى المسح التام للديون بالنسبة إلى بعض الفئات على غرار المؤسسات الصغيرة المتضررة.

**الجزائر -** أطلقت الجزائر برنامجا لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، عبر خطط تمويل وقروض للمشاريع، إضافة إلى جملة من الإجراءات لإزالة العقبات أمام المستثمرين الشباب بهدف تشجيع التنمية في المناطق الداخلية. ونسب وكالة الأنباء الجزائرية إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الصغيرة، نسيم ضيافات، قوله السبت إنه "تم ضبط سلسلة الإجراءات الرامية إلى ترقية مجال ريادة الأعمال والشركات الصغيرة في إطار إستراتيجية جديدة، من بينها مراجعة المساعدات والمزايا الممنوحة للشباب حاملي المشاريع".

وأوضح ضيافات أن "من بين الإجراءات المقررة من قبل السلطات العمومية مراجعة شروط الاستفادة من جهاز دعم وتنمية ريادة الأعمال عن طريق إلغاء شرط البطالة".

وأشار إلى تعديل النصوص المسيرة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية إطلاق المشاريع، وتنفيذ هذه الإجراءات من المنتظر توسيع هذا الجهاز ليشمل الإجراءات والطلبية الراغبين في خوض مجال الأعمال، إلى جانب فتح مجال الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار توسيع القدرات الإنتاجية لحاملي مشاريع آخرين يستفيدون من تمويل آليات أخرى كالحرفيين والمزارعين. ومن بين الإجراءات التحفيزية الأخرى ذكر الوزير المنتدب "منح قرض دون فوائد إضافية لتمكين الشركات الصغيرة من

## ليبيا تبدأ تطبيق سعر صرف جديد موحد

### فاعلية القرار مرتبطة بمدى التزام البنوك المركزيين

السوداء لم تتخله سوى حالات ارتفاع نادرة في سعر صرفه أمام العملات الأجنبية، وقد عذت تلك الظاهرة الارتفاع الكبير في الطلب على الدولار وتزايد طباعة الأوراق المالية من قبل المركزي في طرابلس.

ويراهن التجار والعاملون في القطاع الخاص على أن تكون الخطوة مؤشرا على انتعاش أعمالهم مستقبلا بعد أن تضررت كثيرا في السنوات الماضية، لكن ذلك يعتمد على مدى التزام الطرفين بذلك.

**الخطوة تدعم جهود إقرار السلام وتشجع على تطبيق الإصلاحات وقطع الطريق أمام الفساد**

وفي 2018، فرضت حكومة الوفاق رسما بـ 183 في المئة على معاملات العملة الصعبة مما أدى عمليا إلى انخفاض قيمة الدينار إلى سعر رسمي يبلغ 3.90 دينار للدولار، لتقريب الفجوة مع سعر السوق السوداء.

ونظرا لأحتكار المركزي في طرابلس معاملات النقد الأجنبي، اضطرت السلطات في شرق البلاد إلى التعامل بالسعر الأعلى، بينما كانت حكومة الوفاق الوطني معفاة من الرسوم.

ويؤكد المحللون أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء أضرت بشكل عميق باقتصاد ليبيا المعتمد على النفط وأحدثت أزمة سيولة وشجعت الفساد، حيث جنت الجماعات المسلحة التي يمكنها الحصول على الدولار بسعر الصرف الرسمي أموالا من الاحتيال في الواردات.

البنوك بعد 2013 لأنه خسر مبالغ كبيرة عند الاستيراد بالسعر الرسمي ولجأ إلى السوق السوداء، وتابع "أكثر ما يهم التاجر هو الاستقرار".

وينطوي سعر الصرف الجديد على خفض فعلي لقيمة العملة، ويعني أن تكلفة السلع المستوردة سترتفع على الأرجح. وقال حاتم البرغثي وهو من بنغازي أيضا "هذا القرار خاطئ وسيضر بالمواطنين أكثر مما سيفيدهم ولا يرضي سوى التجار".

وهذه القرارات جزء من جهود أوسع لإقرار السلام والتشجيع على تطبيق إصلاحات منق عليها وقطع الطريق أمام الفساد.

ورغم توقف القتال بين حكومة الوفاق وقوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، فإن خطى الحل السياسي تسير بوتيرة أبطأ.

ولم يُطبق وقف إطلاق النار المتفق عليه في أكتوبر لإجزييا، وما زالت القوات منتشرة على جبهات القتال والطريق السريع الرئيسي على الساحل لا يزال مغلقا.

ورغم تحديد مجموعة من الليبيين اختارتهم الأمم المتحدة لرسم مسار نحو الديمقراطية موعدا لإجراء انتخابات بنهاية العام الحالي، فإنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة موحدة جديدة تشرف على المرحلة الانتقالية.

ويعد الانتفاضة الشعبية التي أطلقت بنظام معمر القذافي في 2011، لم يكن هناك نشاط ملحوظ للسوق السوداء للعملة بسبب عدم وجود فرق يذكر بين السعر الرسمي البالغ حينها نحو 1.35 دينار للدولار، وبين السعر المتداول في السوق الموازية. لكن منذ العام 2015، حدث انحدار مستمر لقيمة الدينار في السوق

دخلت السلطة النقدية في ليبيا مرحلة جديدة مع بدء تطبيق سعر صرف موحد بعد سنوات من الانقسام بين البنكين المركزيين في طرابلس وشرق البلاد، في خطوة استبشرتها الأوساط الاقتصادية لدفع عجلة الاقتصاد.

**طرابلس -** بدأ مصرف ليبيا المركزي، الأحد، تطبيق سعر صرف موحد جديد في أنحاء البلاد جرى الاتفاق عليه الشهر الماضي بعد سنوات من الانقسام بين فرعين متنافسين على جانبي الصراع. وفي إطار التغيير، علقت حكومة الوفاق الوطني رسوما فرضتها على معاملات النقد الأجنبي قبل عامين لتقرب سعر الصرف الرسمي من سعر السوق السوداء.

وكان مجلس إدارة البنك المركزي اتفق على سعر جديد يبلغ 4.48 دينار للدولار الأميركي الشهر الماضي في أول اجتماع له بكامل هيئته منذ خمس سنوات، بعد انقسام البلاد بين فصائل متحاربة في الغرب والشرق.

وقال مالك الفاخري، تاجر إلكترونيات متحاربة في الغرب والشرق.



ترتيب فوضى السوق النقدية يحتاج التزاما